الوزيرة هند الصبيح ود.مطر المطيري ود.طارق الشطي ود.فاطمة الملا ومسلم السبيعي وهدى الخالدي ونجلاء النقي خلال الاحتفال

هند الصبيح ود.مطر المطيري ود.فاطمة الملا ومسلم السبيعي خلال التكريم (ريليش كومار)

الصبيح أكدت خلال احتفال "الرعاية" باليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة العمل بجدية على تطبيق نسبة توظيفهم بالجهات الحكومية

بدء تطبيق اللائحة التنفيذية للحضانة العائلية فبراير المقبل

بشرى شعبان

كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية هند الصبيح ان الوزارة انتهت من وضع اللائحة التنفيذية لقانون الحضانة العائلية وأحالتها الى الفتوى والتشريع لدراستها ورفعها إلى مجلس الوزراء لاعتمادها وستكون قيد التنفيذ في فبراير 2016.

جاء ذلك في تصريح صحافي على هامش رعايتها للاحتفال باليوم العالمي للمعاقين الذي نظمته ادارة رعاية المعاقين في قطاع الرعاية الاجتماعية، مؤكدة انها ستتابع شخصيا تنفيذ كافة بنود قانون المعاقين والتعديلات التي اعتمدت مؤخرا، مؤكدة على حرصها على تفعيل كافة المواد القانونية وتقديم كل ما يساعد المعاق وأولياء امورهم، مؤكدة ان هيئة المعاقين تعمل على الارتقاء بكافة الخدمات التي تقدم لهذه الفئة، الى جانب العمل الجاد لتوظيفهم وفق النسب المحددة في القانون لاسيما في الوزارات والهيئات الحكومية.

وفي كلمة ألقتها خلال الاحتفال، قالت الصبيح إن تقدم وتحضر الدول يقاس بما تقدمه هذه الدول لذوي الاحتياجات الخاصة من رعاية وتأهيل وخدمات على كافة الاصعدة الصحية والتعليمية والنفسية والاجتماعية.

الوزيرة الصبيح تتابع بتأثر فقرة مسرحية عن حياة احد المعاقين

جانب من منتجات نزلاء الرعاية الاجتماعية

من أجواء الاحتفال

- رافق الحفل معرض لمنتوجات نزلاء ادارات رعاية المعاقين والتأهيل المهني للمعاقين في جميع الدور التابعة لها.
- تخلل الحفل عرض مسرحي للعديد من الفقرات يجسد حالات الإعاقة ونظرة المجتمع والمقربين لهم من اداء نزلاء ادارة المعاقين.
- حضر الحفل الى جانب الوزيرة هند الصبيح وكيل الوزارة د.مطر المطيري ومدير عام هيئة المعاقين د. طارق الشطي، والوكيل المساعد للشؤون القانونية د. زكي السليمي، بالإضافة الى الوكيلة المساعدة لقطاع الرعاية الاجتماعية د.فاطمة الملا ومديري ادارتي المعاقين مسلم السبيعي والتأهيل المهني ماجد الصالح ومدراء ومراقبين من مختلف ادارات قطاع الرعاية وممثلين عن جمعيات النفع العام.
- من ابرز الشخصيات من ذوي الإعاقة التي تم تكريمهم: الوكيل المساعد للشؤون القانونية د.زكي السليمي، الفنان ناجي الحاي، البطل العالمي طارق القلاف، ورئيسة مجموعة الفرحة والأمل التطوعية اميرة الشمري، بالإضافة إلى مجموعة متميزة من المعاقين

تفعيل جميع مواد قانون المعاقين وتعديلاته المعتمدة مؤخراً بمتابعتي يوميا

وأضافت ان الكويت تعتبر من ابرز الدول الرائدة في مجال رعاية مثل هذه الفئات وذلك انطلاقا من ادراك الدولة لمسؤوليتها الأدبية ومبادئها الإنسانية المستمدة من تعاليم ديننا الاسلامي الحنيف ومواد دستورها وتاريخها وقيمها.

ولفتت الصبيح الى ان الكويت احاطت ابناءها من فئة ذوي الاعاقة بمختلف اوجه الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية وتسعى جاهدة للوصول بهم الى درجة تمكنهم من تلبية احتياجاتهم والعمل على تدريبهم وتأهيلهم وتشغيلهم بهدف تحقيق الدمج المجتمعي والأمن والأمان لهم.

وأشارت الى ان حرص الكويت على رعاية الأشخاص ذوي الاعاقة توج مؤخرا بإصدار قانون المعاق الكويتي رقم (8) لسنة 2010م بما يشتمل عليه من مواد تكفل لهم حقوقهم وتضمن لهم حياة كريمة وفق قدراتهم البدنية والذهنية، مضيفة حسب ما جاء في ميثاق الامم المتحدة الاول الصادر في ديسمبر 1971 م والميثاق الثاني والخاص بحقوق ذوي الاعاقة والصادر في 1975م في فقرته الثالثة «للشخص المعاق الحق في الحياة الكريمة وله الحق ان يمارس اي عمل انتاجي ذي نفع يتماشى مع اقصى قدراته الانسانية»، فالإعاقة لا تمنع العطاء ولا تقلل انتاجية المواطن ما دام يحظى بالمساواة في كافة حقوقه وعليه كافة الواجبات بحسب قدراته وإمكانياته.

وبينت ان الاعاقة ذات ابعاد متعددة منها الاجتماعية والنفسية والصحية والإنسانية، كما أن التعامل مع الفئات الخاصة يستلزم تضافر جهود جميع قطاعات الدولة الحكومية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق مبدأ الشراكة المجتمعية ولتطوير الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة.

ووجهت الصبيح تحية إعزاز وإكبار إلى صاحب السمو الأمير (قائد الإنسانية) وولي عهده الأمين، حفظهما الله، لرعايتهما الأبوية الكريمة ومساندتهما غير المحدودة لذوي الإعاقة، ونؤكد لهما مواصلة العمل الجاد من أجل تقديم الأفضل لرعاية هذه الفئات في ضوء توجيهاتهما السامية.

تكريم كوكبة ممن تحدوا الإعاقة

بدورها، اكدت الوكيلة المساعدة لقطاع الرعاية الاجتماعية د.فاطمة الملا حرص القطاع على الاهتمام بفئات القطاع وفقا لمنهج علمي وخطط طموحة وتقديم الرعاية بمفهوم شامل وتوفير البيئة الاسرية والمحافظة على حقوق المعاقين.

وأضافت ان ادارة رعاية المعاقين تقدم الخدمات لـ 816 حالة من مختلف الاعاقات منها 580 حالة رعاية ايوائية و81 حالة رعاية نهارية و145 حالة في مراكز التدخل المبكر و10 حالات في جناح التوحد و104 حالات في التأهيل المهني.

ولفتت الى ان الوزارة تعمل بشكل مستمر على تطوير الكادر البشري العامل مع هذه الفئات فنيا ومهنيا، وتتوسع في انشاء المراكز لخدمة المعاقين لاسيما التدخل المبكر للأطفال المعاقين ومراكز الرعاية النهارية في المحافظات.

3 مراكز للتدخل المبكر

كشف مدير ادارة رعاية المعاقين مسلم السبيعي ان وزارة الشؤون متمثلة في الادارة وبعد تلمسها لحاجة المناطق لخدمات رعاية المعاقين وتخفيف الضغط على اولياء الامور، قررت العمل على تسهيل الانتقال للمعاقين وأولياء امورهم وتقديم الخدمات لهم في مناطقهم وبادرت الى فتح مراكز في كافة المحافظات للتدخل المبكر والخدمة النهارية، مشيرا الى ان الادارة لديها حاليا 3 مراكز للتدخل المبكر وهي السرة والصباحية والجهراء.

وأضاف ان العمل جار لافتتاح مراكز في المحافظات الاخرى، مشيرا الى ان الادارة تعمل على التوسع في الخدمات النهارية وأنجزت العديد من المشاريع.

«حقوق الإنسان» لإنصاف ذوي الإعاقة أبناء الكويتيات بالقانون

طالبت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان الحكومة بمواءمة بنود القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2010/8) بما يتوافق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المصادقة عليها بلادنا في 14 فبراير 2013، حيث نطالب بمعاملة الشخص ذي الإعاقة غير الكويتي من أم كويتية معاملة الكويتي دون حاجة لقرار من وزير الداخلية، باتجاه يساهم في حصول أبناء الكويتية على حقوقهم كاملة أسوة بذوي الإعاقة من أبناء الكويتيين.

كما طالبت الجمعية في بيان صحافي بمناسبة اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة بالمساواة بين المرأة ذات الإعاقة والرجل ذي الإعاقة في كل الحقوق والامتيازات التي يحصل عليها وفق ما تنص عليه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادقة عليها بلادنا.

وأملت أن يتم تعديل المادة (2) من القانون بما يتناسب مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك مع المركز الإنساني الذي أصبحت تلعبه الكويت بحيث تسري أحكام القانون على ذوي الإعاقة من غير الكويتيين خاصة ذوي الإعاقة من إخواننا البدون وكذلك الوافدين خاصة ما يتعلق بالناحية الصحية والتعليمية.

ودعت الجمعية الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام إلى إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار وإعطائهم الدور القيادي الذي يستحقونه بجدارة باتجاه يساهم في تعزيز سبل نيلهم لحقوقهم الإنسانية كاملة غير منقوصة.

..و«المقومات»: الكويت أول دولة عربية شرّعت لذوي الإعاقة

أصدرت الجمعية الكويتية للمقومات الاساسية لحقوق الانسان بيانا بمناسبة «اليوم الدولي للاشخاص ذوي الإعاقة» أكدت خلاله أن الشريعة الإسلامية اعتنت بالمعاقين وأقرت وكرست لهم حقوقا وأمرت برعايتهم والتعامل معهم بالحسنى والمعروف دون الانتقاص منهم أو الاستهزاء بهم، ومن هذا المنطلق الرباني سعت الكويت منذ فترة طويلة للعناية بهم فأنشأت لهم هيئة مستقلة وأفسحت المجال لإنشاء جمعيات النفع العام التي تعني بهذه الشريحة، لاسيما بعد أن بلغ عددهم بالكويت قرابة 50 ألف معاق، مشيرة الى أن الكويت أول دولة عربية شرعت وسنت قوانين للأشخاص ذوي الإعاقة، وكان آخر هذه التشريعات قانون رقم (2010/08) بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتبع ذلك عام 2013 انضمام الكويت للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أملت الجمعية بضرورة تفعيل هذه الاتفاقية بالشكل المطلوب.

وأوصت الجمعية الحكومة الكويتية بضرورة مراعاة تطبيق التوصيات التي قامت بإدراجها في التقرير الذي أعدته وقدمته للجنة ذوي الإعاقة بالأمم المتحدة ومن أهمها ضرورة مراعاة المعايير الدولية عند تصنيف درجة إعاقة الأشخاص والقضاء على البيروقراطية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة عند مراجعتهم للمؤسسات الحكومية، وضرورة مواءمة قانون الإعاقة الكويتي مع مواد الاتفاقية الدولية، لاسيما التمييز بين فئات المجتمع على أساس الجنسية وما يتعلق بحرية التنقل ومناهضة وحظر التعذيب أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الاستغلال والعنف والاعتداء وحماية السلامة الشخصية.

خلال ندوة بالقاهرة عن "دوافع هجرة الأيدي العاملة العربية"

الكويت تطالب بتأمين معاش تقاعدي للعامل العربي في وطنه

كريم طارق

أكد مدير إدارة علاقات العمل في وزارة الشؤون د.مدلول الظفيري، خلال مشاركته في الندوة القومية «الاتجاهات الجديدة لدوافع الهجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية»، التي أقيمت في القاهرة وتنظمها منظمة العمل العربية خلال الفترة من 1 ــ 3 ديسمبر الجاري، أن مشاركة الكويت كانت تهدف إلى طلب تفعيل بنود الاتفاقيات العربية والقوانين ذات الصلة ودعم العامل العربي بتأمين النظام التقاعدي في وطنه، من خلال استقطاعات يدفعها العامل لصندوق التقاعد في وطنه حتى يعود، لضمان العيش الكريم بوجود معاش تقاعدي له في حالة عودته.

د.مدلول الظفيري وسالم العجمي خلال الندوة

وبين الظفيري أن أهداف الندوة تتمثل في تشجيع الدول العربية على إنشاء آليات وطنية لاستيعاب وتنظيم العمالة العربية العائدة من الخارج ودعوة الشركات العربية ورجال الأعمال والمستثمرين العرب إلى إنشاء مشروعات تنموية جديده لخلق فرص عمل لائقة لهؤلاء العائدين، بالإضافة إلى دعوة كل الهيئات والمؤسسات العربية العاملة في مجال الهجرة الى محاربة الهجرة غير النظامية.\وقد مثل الكويت في الندوة أيضا مراقب علاقات العمل بوحدة حولي سالم العجمي.

اعرف المزيد عن القروض

انطلاقاً من التزامنا الدائم بشفافية التواصل مع العملاء، يسر بنك الخليج أن يوضح المتطلبات اللازمة للحصول على القروض الاستهلاكية والقروض المقسّطة وفق الأحكام التي يطبقها البنك.

المتطلبات العامة:

- الحد الأدنى المطلوب لصافي الراتب الشهري (بعد الاستقطاعات) 300 دينار كويتي
- يجب ان لا تتجاوز نسبة القسط إلى القرض 40% من صافي الدخل الشهري للموظفين و30% للمتقاعدين
- يجب على العملاء مراجعة نسخة من عقد القرض قبل فترة يومين من تاريخ التوقيع على العقد النهائي. والاستثناء الوحيد من هذه الفترة (يومي عمل) يكون للعملاء الذين يطلبون قرضاً استهلاكياً لغرض العلاج الطبي
- المستندات المطلوبة:
  - كشف حساب لآخر 6 أشهر
  - شهادة راتب حديثة وصالحة
  - بطاقة مدنية سارية المفعول (إضافة إلى جواز سفر للمقيمين)
  - مستندات تثبت استخدام القرض في الغرض الذي تم ذكره في العقد

المتطلبات والشروط وفق نوع القرض:

	القروض الاستهلاكية	القروض المقسطة
الغرض من استخدام القرض	• السلع الاستهلاكية والمعمّرة الشخصية. مثلا السيارة • العلاج الطبي • التعليم	• شراء منزل خاص • إصلاح بيت خاص (غير التجارية)
الحد الاقصى لمدة القرض	• لغاية 60 شهراً	• لغاية 180 شهراً
الحد الاقصى لمبلغ القرض	• 15 الف دينار كويتي أو 15 ضعف صافي الراتب أيهما أقل	• 70 الف دينار كويتي

لمزيد من المعلومات عن القروض تفضل بزيارة: www.e-gulfbank.com/loans أو اتصل على مركز خدمة العملاء 1805805.

*يخضع القرض الجديد لسياسة بنك الخليج الائتمانية.

بنك الخليج GULF BANK معكم نستمر

e-gulfbank.com • 1 805 805